أنباء سورية

السعودية تؤكد على موقفها الراسخ الداعم لسورية في مسيرتها نحو النمو الاقتصادي

واشنطن تحضّ مجلس الأمن على تعديل العقوبات على سورية لتمكينها من الانتصار في «معركة مكافحة الإرهاب»

المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة دوروثي شيا

عواصم ـ وكالات: أشاد مجلس الوزراء السعودي، الذي انعقد أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بنتائج زيارة الوفد السعودي إلى الجمهورية العربية السورية التي جاءت بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتأكيدا على موقف المملكة الراسخ الداعم لسورية في مسيرتها نحو النمو الاقتصادي. وقالت وكالة الأنباء السعودية (واس) إن المجلس نوه بما شهدته الزيارة من توقيع 47 اتفاقية استثمارية بقيمة تقارب 24 مليار ريال في عدد من المجالات، إضافة إلى الإعلان عن تأسيس مجلس أعمال مشترك لدفع عجلة التعاون المتبادل، وتفعيل الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين.

من جهة أخرى، حضت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي على تعديل العقوبات المفروضة على سورية بهدف تمكين الحكومة السورية من الانتصار بـ «معركة مكافحة الإرهاب». وذكرت مندوبة الولايات المتحدة الأميركية لدى الأمم المتحدة دوروثي شيا أن الولايات المتحدة تعمل مع أعضاء مجلس الأمن على مراجعة العقوبات المفروضة على سورية. وقالت خلال جلسة مخصصة لبحث الملف السوري «لقد أبدت الحكومة السورية التزاما واضحا بمحاربة تنظيمي «القاعدة» و«داعش»، في وقت يعلن التنظيمان بوضوح عداءهما للحكومة الجديدة وتهديدهما بتدميرها، وعلى أعضاء المجلس عدم الاستهانة بتلك التهديدات».

وأضافت «بإمكان المجلس ـ بل عليه ـ أن يجري تعديلات على نظام العقوبات، بما يمكن الحكومة السورية من الانتصار في معركتها ضد الإرهاب، مع الإبقاء على التصنيفات المفروضة بحق العناصر الأكثر خطورة وتشددا»، وفقا لما نقلت وكالة «رويترز». وفي الجلسة ذاتها، طالبت مجموعة «أ + 3»، التي تضم كلا من الجزائر والصومال وسيراليون وغويانا، المجتمع الدولي، بوضع حد للانتهاكات والتوغلات الإسرائيلية المتكررة في سورية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن المجموعة قولها في بيان ألقاه ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة عمار بن جامع، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الحالة في الشرق الأوسط أمس: ندين بأشد العبارات العدوان الذي تنفذه إسرائيل على الأراضي السورية في انتهاك للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، مشيرة إلى ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. وأضافت المجموعة: إن الجولان المحتل أرض سورية بموجب القانون الدولي كما جاء ذلك بوضوح في قرار مجلس الأمن 497، مطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لتوغلات إسرائيل في الأراضي السورية وبانسحابها الكامل من المناطق المحتلة. وجددت المجموعة التأكيد على دعمها لعملية سياسية بقيادة وملكية سوريتين بما يؤدي إلى مسار انتقالي يعكس الطموحات المشروعة لكل السوريين.

انتهاء أعمال إعادة صيانة جسر الرستن مطلع العام المقبل

أعمال الصيانة مستمرة في جسر الرستن ومحيطه (سانا)

وكالات: تواصل منظمة الدفاع المدني السوري «الخوذ البيضاء» تنفيذ مشروع صيانة وإعادة تأهيل جسر الرستن الواقع في محافظة حمص ويعتبر أحد أهم جسور سورية كونه يصل شمالها بجنوبها، وذلك بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية SHF، وبتنسيق رسمي مع وزارة الأشغال العامة والإسكان السورية. وأوضح مدير برنامج تعزيز المرونة المجتمعية في الدفاع المدني م.علي محمد أن جسر الرستن يشكل نقطة وصل استراتيجية على الطريق الدولي M5 الذي يربط بين دمشق ـ حمص ـ حماة ـ حلب، ويمتد إلى اللاذقية عبر شبكة الطرق السريعة. وأضاف محمد: إن مشروع تأهيل الجسر يأتي عقب الأضرار الجسيمة التي لحقت به، نتيجة الغارات الجوية التي استهدفته بشكل مباشر من قبل النظام البائد في الـ 5 من ديسمبر الماضي قبل هروب الرئيس المخلوع بشار الأسد، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة، وتوقف حركة النقل بين المحافظات، إضافة إلى تأثير ذلك سلبا على الاقتصاد المحلي، وقطاعي التجارة والصناعة. وحول مدة تنفيذ المشروع بين محمد أنه من المقرر أن ينتهي العمل بداية عام 2026، لافتا إلى أن خطة العمل تشمل أيضا تأهيل الطرق البديلة المؤقتة، لتسهيل حركة المرور أثناء الأعمال، وإزالة الأجزاء المتضررة. من جانبه، أوضح المشرف على تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروع م.صفوان إبراهيم بكاية أنه تم البدء بتنفيذ مشروع الصيانة في الـ21 من مايو الماضي وهي مستمرة حتى الانتهاء وفق المخطط المرسوم لسيرها، مشيرا إلى أنه تم اتخاذ كل تدابير السلامة خلال تنفيذ الأعمال الإنشائية للجسر. وأضاف بكاية: إن إنجاز المشروع سيخفف الأعباء المالية الكبيرة، جراء تحويل مسار السيارات الشاحنة عبر طريق السلمية، والسيارات الصغيرة والباصات عبر طريق سد الرستن، كما سيختصر زمن الوصول بين شمال سورية وجنوبها.

أنباء مصرية

مدبولي: إحياء الحرف التراثية واليدوية أحد الملفات المهمة التي توليها الحكومة أولوية

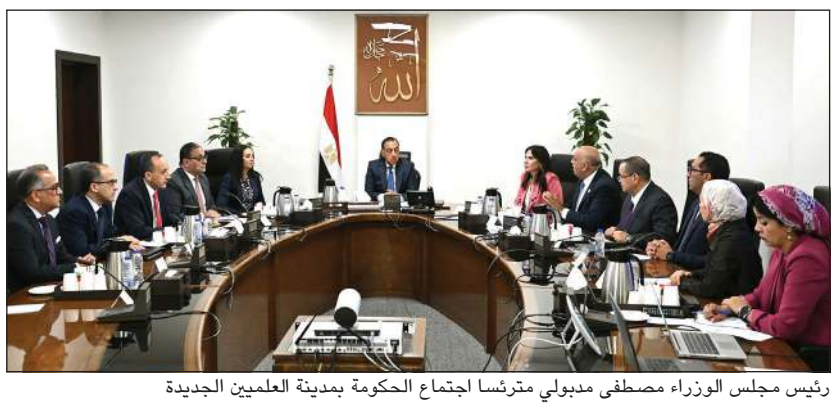
رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي مترئسا اجتماع الحكومة بمدينة العلمين الجديدة

القاهرة ـ هالة عمران

أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي أمس، أن إحياء الحرف التراثية واليدوية يعد أحد الملفات المهمة التي توليها الحكومة أولوية خلال هذه المرحلة، بما يسهم في الحفاظ على هذه الحرف واستدامتها.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء أمس بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة لاستعراض الاستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية (2025 ـ 2030)، بحضور مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، وباسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورأفت عباس نائب الرئيس التنفيذي للجهاز، ومحمد مدحت نائب الرئيس التنفيذي للجهاز، وهشام عماد عبدالعزيز استشاري تنمية وتطوير سلاسل القيمة بالجهاز، وعقيلة محمد رفيق استشاري التنمية والاستراتيجيات بالجهاز.

وقال رئيس الوزراء إنه نظرا لعمل عدد من الجهات في هذا الملف، كان من المهم أن تكون هناك استراتيجية وطنية للحرف اليدوية، وقد تم تكليف وزارة التضامن الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات بتوحيد الرؤى والجهود للخروج بهذه الاستراتيجية، بالتنسيق والتعاون مع عدد من الجهات الأخرى التي تتماس مع هذا الملف. وصرح المستشار محمد الحمصاني المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع شهد استعراض الاستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية «2025 ـ 2030»، من حيث منهجيتها وآليات إعدادها، وشركاء التنمية في صياغتها من الوزارات والجهات المعنية. فضلا عن دوافع إعدادها التي تتضمن، التغيرات في أسواق التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والسوق المحلية، التغيرات في توجهات المشترين عالميا، معايير ومتطلبات الاستدامة البيئية والاجتماعية، وضرورة إعداد خطط عمل فعالة تحدد الجهة المسؤولة والجهات المنفذة والشريكة والميزانية ومصادر التمويل ومؤشرات الأداء وأطر المتابعة والتقييم.

وتناول الاجتماع أيضا، محاور الاستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية، ومن ذلك رؤيتها المتمثلة في أن تصبح مصر من أهم مراكز إنتاج وتصدير الصناعات اليدوية على مستوى العالم من خلال بناء سلاسل القيمة التي تتميز بالتنافسية والاستدامة والقدرات الإبداعية العالية المستدمة من تعدد الثقافات وعراقة التراث المصري.

خطة لتأمين انتخابات مجلس الشيوخ وتوفير المناخ الآمن للمواطن لممارسة حقه الانتخابي

القاهرة ـ أحمد صبري ووكالات

في الوقت الذي تستعد جموع الشعب المصري خلال الأيام القليلة المقبلة، للمشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ للفصل التشريعي الثاني (2025ـ 2030)، دقت ساعة العمل داخل أروقة وزارة الداخلية، استعدادا لتأمين ذلك العرس الديموقراطي، وتوفير المناخ الآمن للمواطنين، الذي يمكنهم من ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم الانتخابية في سهولة ويسر.

وقال مصدر أمني رفيع المستوى، في تصريح نشر أمس ـ بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط، إن اللواء محمود توفيق وزير الداخلية، وجه مساعديه وقيادات الوزارة، بضرورة رفع درجات الاستعدادات القصوى لتأمين العملية الانتخابية، دون التدخل من قريب أو من بعيد في مجرياتها، مما يمكن الناخبين من الوصول إلى لجانهم الانتخابية والإدلاء بأصواتهم بكل سهولة ويسر. وأوضح المصدر أن خطة وزارة الداخلية لتأمين العملية الانتخابية، تتضمن تأمين الحرم الانتخابي للجان التصويت من الخارج، من خلال الانتشار الأمني المكثف بمحيط اللجان وكافة الطرق والمحاور المؤدية إليها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية من جانب، بالإضافة إلى تأمين كافة المحاور والطرق الرئيسية المؤدية إليها من جانب آخر.

وتابع أنه سيتم تدعيم الخدمات الأمنية بالمنطقة المحيطة بكل مقر انتخابي، بتشكيلات ومجموعات سريعة الحركة، وعناصر البحث الجنائي، بما يعكس المظهر الحضاري المتميز للشرطة، وما تزخر به من جاهزية العنصر البشرى والإمكانات اللوجستية اللازمة.

أنباء لبنانية

رئيس الجمهورية: الإصلاح يتطلب وقتاً وأنا لا أملك عصا سحرية ولبنان يتعافى وإن ببطء

جنبلاط يخشى ضربتين إسرائيليتين وماكرون أخذ على عاتقه التجديد لـ «اليونيفيل»

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

قبل سفره إلى الجزائر في زيارة تستمر يومين، وتأتي استكمالا لزياراته الدول العربية والغربية، أطلق رئيس الجمهورية العماد جوزف عون سلسلة مواقف. واستقبل في قصر بعبدا رئيس مجلس الوزراء د.نواف سلام، وعرض معه الأوضاع العامة في البلاد، والتطورات الأخيرة.

وتلقى رئيس الجمهورية دعوة رسمية من الرئيس البلغاري رومن راديف لزيارة بلغاريا في الربع الأخير من السنة الحالية، بهدف تعزيز العلاقات اللبنانية ـ البلغارية وتطويرها في المجالات كافة.

وشهد الرئيس عون تأدية نواب حاكم مصرف لبنان الـ 4 اليمين، بحضور وزير المال ياسين جابر، وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد.

كما أدى أيضا رئيس لجنة الرقابة على المصارف مازن سويد والأعضاء قسم اليمين أمام رئيس الجمهورية. وأكد الرئيس أن التعيينات المالية هي «جزء من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتها الحكومة».

وقال أمام وفد من مجلس كنائس الشرق الأوسط: «لدينا فرص كبيرة. والأهم الحوار، وأبرز ما فيه ان المسيحيين يعملون لأجل الغير لا ضد الغير، خصوصا في المرحلة التي نعيشها وفي المنطقة التي تحيط بنا. ومحاولات البعض إخافة اللبنانيين من بعضهم بعضا لا تمت إلى الواقع بصلة».

وختم بالقول: «في لبنان، أبلسنا بعضنا كثيرا، وتعاملنا مع الخارج ضد الآخر في الداخل، وهذه كانت خطيئتنا الكبرى. فلنستقو ببعضنا في الداخل ضد الخارج أيا كان هذا الخارج، فما يعطينا قوة موقف هو وحدتنا». كما استقبل الرئيس عون، في حضور وزير الثقافة غسان سلامة، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الكسو» د.محمد ولد اعمر على رأس وفد من المنظمة.

وقال رئيس الجمهورية أمام جمعية تجار جونية وكسروان الفتوح: «أفهم تعطش الشعب اللبناني إلى الدولة بعدما تعب من حالة الفساد والحرب. الإصلاح يتطلب وقتا وأنا لا أملك عصا سحرية في هذا السياق، لكننا نواصل إحراز الكثير من التقدم في مختلف المجالات». وشدد رئيس الجمهورية على ان «الاستثمار سيعود إلى لبنان بعد الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح القطاع المصرفي، لأن جل ما يريده الاستثمار ويطلبه هو تشريعات وقوانين ووجود قضاء نزيه وسليم». وقال: «يسير لبنان باتجاه التعافي وان ببطء، ونحن نشهد الكثير من التجاوب من الدول التي نزورها، وعلينا في المقابل ان نقوم ببعض التدابير ومنها الأمنية، لاسيما لجهة ضبط الجمارك وعدم تهريب المخدرات». وأكد ان اللامركزية الإدارية الموسعة «هي أحد الأهداف التي سنعمل لتحقيقها، ولكن علينا البدء بالإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد».

دوريات لـ«اليونيفيل» في جنوب لبنان (محمود الطويل)

توازيا يسود ترقب حذر مشوب بالقلق الساحة اللبنانية، ويطغى على اهتمام المسؤولين لتجنب الوصول إلى الحائط المسدود في المساعي الإقليمية والدولية، مع سعي جاد في محاولة لفتح كوة في جدار الأزمة بهدف استكمال مساعي التسوية لبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وإبعاد شبح الحرب التي تهدد بها إسرائيل في شكل يومي، وسط تصعيد مستمر منها واستباحة للأجواء اللبنانية من خلال الطيران المسير والحربي ليل نهار. وفي وقت تضغط القوى الدولية على السلطات اللبنانية لاتخاذ خطوات باتجاه حصر موضوع السلاح الذي يصطدم بالرفض الحاد من جانب «حزب الله»، قالت مصادر نيابية بارزة لـ «الأنباء»: «ثمة تحرك تقوم به بعض الأطراف اللبنانية الوسطية بهدف اتخاذ قرار في مجلس الوزراء بشأن السلاح، بما يسمح بإمساك العصا من الوسط ويكون مقبولا بالحد الأدنى من الخارج، ولا يشكل رفضا داخليا».

وأضافت المصادر: «يطرح هذا الأمر من قبل اكثر من جهة وهو موضع بحث على مستوى الرؤساء الثلاثة، وداخل الدوائر الضيقة بين المسؤولين اللبنانيين، إضافة إلى تحرك من قبل «اللقاء الديموقراطي» النيابي ومسعى من الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، الذي يحاول الاستفادة من علاقاته الجيدة مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، والقائمة على تحالف تاريخي عمره عقود من الزمن».

وفي هذا الإطار، كشف مصدر وزاري لـ «الأنباء» عن أن «أي طرح لموضوع السلاح على طاولة مجلس الوزراء من دون تنسيق أو تفاهم مع الرئيس بري وقبول منه، سيؤدي إلى تعطيل الحكومة مع الخشية من تكرار تجربة العام 2006، عندما اتخذت الحكومة يومذاك برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة قرارا بالطلب من مجلس الأمن إنشاء المحكمة الدولية بناء على نصيحة خارجية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ما أدى إلى انسحاب وزراء الطائفة الشيعية، وبقيت الحكومة في حالة شلل حتى التوصل إلى اتفاق الدوحة. وسبق ذلك اعتصامات ونصب خيم في وسط العاصمة ومحاصرة مبنى مجلس الوزراء».

وتابع المصدر الوزاري: «من هنا يدور النقاش حول التوصل إلى صيغة مقبولة من الجميع تؤمن إبعاد شبح التصعيد الإسرائيلي، وفي الوقت عينه تفادي العزلة الدولية عن السلطة اللبنانية، علما انه يسجل للأخيرة من قبل الدول الراعية اتخاذها خطوات مهمة على خطى نهوض الدولة وآخرها قانون تنظيم المصارف، وتجهيز كل الملفات الإصلاحية المطلوبة دوليا». وفي معلومات خاصة بـ «الأنباء» ان لقاء كليمنصو في مقر الزعيم الدرزي وليد جنبلاط مع مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان ومفتي المناطق في حضور رئيس «الحزب الديموقراطي» النائب السابق طلال أرسلان، شهد تشديدا على ضرورة تفادي الانزلاق إلى مواجهات طائفية، تعمل على تغذيتها جهات داخلية وأخرى خارجية. وأبدى جنبلاط أمام ضيوفه خشيته من ضربتين إسرائيليتين، الأولى قبل منتصف أغسطس تسبق التجديد لـ «اليونيفيل»، والثانية بعد التجديد المتوقع نهاية أغسطس المقبل، للحد من عمل هذه القوات، بعد تقليص ميزانيتها جراء عدم تقديم الولايات المتحدة الأميركية حصتها في التمويل.

وفي جانب آخر، علمت «الأنباء» ان رئيس الحكومة سمع من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال لقائهما في قصر «الإليزيه» عن رغبة الأخير في أخذ موضوع التجديد لـ «اليونيفيل» على عاتقه، إضافة إلى تأمين التمويل. إلا ان الرئيس الفرنسي طلب في المقابل، تسريع الخطوات من الجانب اللبناني الرسمي في ملف تسليم السلاح غير الشرعي. وفي هذا السياق، صدر عن «اليونيفيل» بيان حول الإدانة والحكم في قضية مقتل جندي حفظ السلام الإيرلندي شون روني، وجاء فيه: «أدانت المحكمة العسكرية الدائمة في لبنان، ستة من الأفراد المتهمين بقتل جندي حفظ السلام الإيرلندي شون روني في العاقبية في ديسمبر 2022، وتمت تبرئة شخص واحد، ترحب اليونيفيل باختتام إجراءات المحاكمة وبالتزام الحكومة اللبنانية بتقديم الجناة إلى العدالة، ومنذ وقوع الهجوم، قدمت اليونيفيل دعمها الكامل للسلطات اللبنانية والإيرلندية في إجراءاتهما القضائية».

على صعيد آخر، وفي محاولة لكسر الجمود والطوق المفروض على الحكومة، ثمة اتجاه لدى السلطات اللبنانية لبدء عملية أمنية واسعة ودائمة، تكون تمهيدا لحصر السلاح من خلال إجراءات أمنية واسعة لضبط السلاح المتفلت على كامل الأراضي اللبنانية، ومنع أي محاولة لتشكيل خلايا أمنية، سواء كانت مرتبطة بالخارج أو بهدف التخريب الأمني الداخلي حصرا.